

Distr.: General
26 June 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٤٣ من قرار مجلس الأمن ٢٢١١ (٢٠١٥). ويغطي التطورات الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تقريري المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥ (S/2015/172)، بما في ذلك فيما يتعلق بالحالة على أرض الواقع والتقدم الذي أحرزه البلد في تنفيذ التزاماته بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة؛ والعملية الانتخابية؛ والتقدم الذي أحرزته بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ ولايتها، بما في ذلك إجراء تقييم لنتائج الحوار الاستراتيجي مع السلطات الكونغولية بشأن استراتيجية خروج البعثة.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات السياسية

٢ - لا تزال الحالة السياسية متوترة في سياق العملية الانتخابية. ومثلما بيّن تقريري السابق، انتقدت بعض الأحزاب السياسية الجدول الزمني للانتخابات الذي نشرته اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وشككت في جدواه. ورددت شواغل تلك الأحزاب بعض الجهات الفاعلة السياسية في الائتلاف الحاكم. وفي ٥ آذار/مارس، وردت تقارير عن أن مجموعة من سبعة أحزاب سياسية في الأغلبية الرئاسية، يشار إليها باسم ”مجموعة السبعة“، وجهت رسالة إلى رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، جوزيف كابيلا، تعرب فيها عن شواغلها إزاء عدد من المسائل المتصلة بالعمليات الانتخابية والعمليات اللامركزية، وتدعو إلى إجراء مناقشة داخلية.



070715 060715 15-10226 (A)



ونوقشت تلك الشواغل في الجمعية الوطنية يومي ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل، ولكنها لم تسفر عن اتخاذ أية قرارات رسمية أو توجيه توصيات إلى الحكومة.

٣ - وفي ٢ أيار/مايو، وبناء على طلب من الرئيس، شرع كاليف موتوند، المدير العام للوكالة الوطنية للاستخبارات، في إجراء مشاورات مع الجهات المعنية الوطنية من مختلف الانتماءات السياسية بهدف بدء حوار وطني. وفي ١٤ أيار/مايو، خلال اجتماع عقد مع الأغلبية الرئاسية، أفادت التقارير بأن الرئيس أوضح أن الأهداف من الحوار تمثلت في توطيد السلام والأمن؛ واستمرار الاستقرار الاقتصادي؛ وتحقيق الوحدة الوطنية خلال الفترة الانتخابية. ورفضت عدة أحزاب معارضة كونغولية، منها حزب الاتحاد من أجل الأمة الكونغولي وحركة تحرير الكونغو، المشاركة في الحوار الذي رأت أنه يهدد بتأخير الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر عقدها عام ٢٠١٦. وسادت آراء متباينة داخل حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي فيما إذا كان ينبغي المشاركة في الحوار. وعلى الرغم من ذلك، أعلن الحزب في ١ حزيران/يونيه أنه لن يشارك في الحوار، بحجة عدم تلبية أحد شروطه المسبقة للمشاركة، وهو إشراك وسيط دولي مثل ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤ - وفي ١ حزيران/يونيه، بدأ الرئيس المشاورات مع طائفة من الجهات المعنية وعقد سلسلة من الاجتماعات مع الزعماء الدينيين. وفي بيان صدر في اليوم نفسه، رحب المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو بمبادرة الحوار التي بدأها الرئيس وشدد على ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بالجدول الزمني للانتخابات، إلى جانب كفالة احترام الدستور. وفي ٢ حزيران/يونيه، دعا رئيس الأساقفة في كينشاسا، لوران مونسيغنو باسينيا أيضا إلى ضرورة احترام المواعيد المحددة في الدستور لإجراء الانتخابات، كما دعا إلى تجنب الدخول في ترتيبات الحكومة الانتقالية. وفي ١١ حزيران/يونيه، قدم الرئيس إحاطة لأعضاء السلك الدبلوماسي، بما في ذلك ممثلي الخاص، بشأن مشاوراته مع الجهات المعنية الوطنية فيما يتعلق بالعملية الانتخابية.

٥ - وفي آذار/مارس، أثار الوجود المزعوم لمقبرة جماعية في بلدية مالوكو (كينشاسا) شواغل في أوساط المجتمع المدني وزعماء المعارضة، وكذلك في أوساط مراقبي حقوق الإنسان. وفي ١٢ نيسان/أبريل، أكد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية إيفارست بوشاب، ووزير العدل ألكسيس تامبوي موامبا أن ٤٢١ جثمانا قد دفنت في مقبرة جماعية وكان من ضمنها جثث لأشخاص معدمين أو منبوذين، وكذلك جثث أجنة. وافتتحت الحكومة تحقيقا قضائيا في أمر هذه المقبرة الجماعية. وتجري السلطات الكونغولية بدعم من البعثة تحقيقات

قضائية وإدارية في القضية. وعلى الرغم من ذلك، تستمر المخاوف من أن الجثث المدفونة في مالوكو قد تكون لأشخاص قتلوا خلال عملية ”ليكوفي“ في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى شباط/فبراير ٢٠١٤، أو لأشخاص قتلوا خلال المظاهرات التي جرت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، حيث أخذت جثثهم من مشارح مستشفيات كينشاسا بقصد تمويه حوادث القتل.

٦ - وواصلت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية وانتخابات المقاطعات المقرر إجراؤها في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وشملت الأنشطة الرئيسية تسجيل المرشحين لانتخابات المقاطعات وتنقيح قائمة الدوائر الانتخابية التي ينبغي إدراجها في مشروع القانون المتعلق بتوزيع المقاعد المنتخبة على الهيئات المحلية والبلدية. وحتى ٩ حزيران/يونيه، كان قد جرى تقديم ما مجموعه ٢٨٧ ٦ طلبا إلى اللجنة، بما في ذلك ٧٢٠ ٥ طلبا من الأحزاب السياسية، و ٨٥ طلبا من التحالفات، و ٤٨٢ من المرشحين المستقلين. وبلغ العدد الإجمالي للمرشحين المسجلين لانتخابات المقاطعات ٦٦٩ ١٩ مرشحا، تمثل النساء نسبة ١٢ في المائة منهم.

٧ - وسجلت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة حالات تأخير في إنجاز المهام الرئيسية وفقا للجدول الزمني الانتخابي. فعلى سبيل المثال، لا تزال الحكومة بصدد مناقشة خطة الإنفاق الحكومية العامة على العملية الانتخابية التي كان من المقرر أن تستكمل بحلول ٢٢ شباط/فبراير. وتقدر الحكومة حاليا أن تكلفة العملية الانتخابية ستبلغ نحو ٩٠٠ مليون دولار (انخفاض من ١,١ مليار دولار)، وسيمول معظمها من خزانة الدولة. غير أن اللجنة تلقت في ١٤ أيار/مايو مبلغ ٢٠ مليون دولار من الحكومة (من أصل ٤٣ مليون دولار كان يتوقع صرفها في آذار/مارس). ولم تنشئ الحكومة حتى الآن مركز المشتريات الذي كان من المقرر أن يبدأ عملياته في ١ آذار/مارس. أما مشروع القانون المتعلق بتوزيع المقاعد على الهيئات المحلية المنتخبة بناء على عدد الناخبين في كل دائرة من الدوائر الانتخابية، والذي كان متوقعا صدوره بحلول ٢٠ نيسان/أبريل، فلم يقدم إلى الجمعية الوطنية إلا في ٥ حزيران/يونيه. وفي ١٦ حزيران/يونيه، رفضت الجمعية الوطنية مشروع القانون على أساس أن أحكامه تخالف الدستور باستبعادها نحو ثمانية ملايين ناخب بلغوا سن الرشد المدني منذ الانتخابات الوطنية عام ٢٠١١.

٨ - وفي ٤ نيسان/أبريل، أنشئت المحكمة الدستورية المنصوص عليها في دستور عام ٢٠٠٦ بأداء أعضائها التسعة اليمين. ومثَّل إنشاء المحكمة الدستورية خطوة هامة، لأنها الهيئة المكلفة بالفصل في أي نزاع يتعلق بالانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة. وقامت الجمعية

الوطنية في ١ نيسان/أبريل بتعيين الأعضاء التسعة في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومن بينهم أربع نساء، وأُقر تعيينهم بمرسوم رئاسي. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، اعتمدت اللجنة قواعدها وأنظمتها الداخلية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن المقرر أن تقدمها إلى المحكمة الدستورية لاستعراضها.

باء - التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

٩ - في ١٢ أيار/مايو، جرى تمديد ولاية آلية الرقابة الوطنية بمرسوم رئاسي لسنة إضافية. وفي يومي ٣ و ٤ حزيران/يونيه، عقدت الآلية ووزارة التخطيط حلقة دراسية في كينشاسا بهدف تشجيع الحوار الوطني الرفيع المستوى بين الحكومة والشركاء في التنمية، وتعزيز امتلاك السلطات الوطنية لزمام الأمور، وتحديد الإجراءات ذات الأولوية والتدابير المحددة من أجل تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون على نحو فعال وفي الوقت المناسب. وتقدم البعثة ومكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى الدعم لهذه المبادرة وتشارك فيها.

تحقيق اللامركزية

١٠ - أحرز مزيد من التقدم في عملية تحقيق اللامركزية، عقب إصدار التشريعات المتعلقة بإعادة تعريف حدود المقاطعات، وإعادة تقسيم المقاطعات الإحدى عشرة إلى ٢٦ كيانا إقليميا لامركزيا على النحو المنصوص عليه في دستور عام ٢٠٠٦. وفي ١٣ نيسان/أبريل، قام رئيس الوزراء أوغستين ماتاتا بونيو بتوقيع مرسومين لإنشاء اللجان المكلفة بإنشاء المقاطعات الجديدة وتعيين أعضاء هذه اللجان. وكان يتعين على اللجان بدء التأسيس الإداري للمقاطعات الجديدة في غضون ٣٠ يوما وإنجاز مهمتها في غضون ١٢٠ يوما. غير أن القيود المالية أدت إلى حدوث حالات تأخير في نشر أعضاء اللجان كل إلى مقاطعته. وفي ١٥ حزيران/يونيه، اعتمد البرلمان مشروع قانون إنشاء الصندوق الوطني لتوزيع الموارد بإنصاف، الذي سيشكل خطوة هامة في عملية تحقيق اللامركزية. ونص دستور عام ٢٠٠٦ على أن المقاطعات تحصل على ٤٠ في المائة من إيرادات الضرائب. وتخصص المقاطعات بعد ذلك ١٠ في المائة من ذلك المبلغ للصندوق الوطني لتوزيع الموارد بإنصاف و ٤٠ في المائة للكيانات الإقليمية اللامركزية. ويتوقع أن يقوم الصندوق الوطني لتوزيع الموارد بإنصاف بدور هام في إنشاء المقاطعات الجديدة، وذلك بوسائل منها ضمان الاستثمارات العامة في البرامج الإنمائية وتحقيق توزيع أكثر إنصافا للثروة الوطنية.

١١ - وأثار قرار الحكومة بدفع عملية إنشاء مقاطعات جديدة في غضون ١٢٠ يوما مع تنظيم الانتخابات المحلية وانتخابات المقاطعات في الوقت نفسه، بعض القلق فيما يتعلق بقدرة الحكومة على إنشاء الكيانات الإقليمية الجديدة ضمن الجداول الزمنية المتوخاة بشكل متزامن مع العملية الانتخابية الجارية وقدرتها على تمويل العمليتين بشكل كاف. واستمرت عملية تحقيق اللامركزية في إبراز حدة الانقسامات بين مؤيديها ومعارضيها على مستوى المقاطعات، كما زادت في حدة التوترات بين المجتمعات المحلية في بعض المناطق.

جيم - الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والعمليات التي تنفذها قوات الأمن الوطني ضد الجماعات المسلحة

١٢ - في كيفو الشمالية، لا يزال تحالف القوى الديمقراطية يشكل تهديدا أمنيا كبيرا في إقليم بيني، مع تزايد الهجمات الفتاكة ضد السكان المدنيين، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد سجلت عملية سوكولا الأولى التي قادتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بعض التقدم، لعل أبرز مظاهره تطهير أحد المخيمات الرئيسية لتحالف القوى الديمقراطية بدعم من البعثة، وقتل خلال ذلك قائد عمليات التحالف المعين حديثا. ومنذ ١ نيسان/أبريل، قتلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ما مجموعه خمسة من عناصر تحالف القوى الديمقراطية وأسرت خمسة آخرين. ولكن تحالف القوى الديمقراطية لا يزال يحتفظ بقدرته التدميرية على الرغم من إحراز تلك المكاسب وإلقاء القبض على قائده جميل موكولو في جمهورية تنزانيا المتحدة يوم ٢٠ نيسان/أبريل. فهو يواصل عمله ضمن جماعات صغيرة، ويهاجم المدنيين العزل بغرض بث الخوف، ويكرس في نفس الوقت جو انعدام الأمن ويشتت التركيز العملياتي للقوات المسلحة وبعثة الأمم المتحدة. وفي الفترة الواقعة بين ١ نيسان/أبريل و ٢ حزيران/يونيه، أفادت التقارير أن تحالف القوى الديمقراطية قتل ٣٣ مدنيا، ليرتفع بذلك العدد الإجمالي للقتلى المدنيين منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى ٣٤٧ قتيلا. كما نفذ أربعة كمائن على الأقل أسفرت عن مقتل خمسة من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٤ أيار/مايو، قامت عناصر يزعم أنها تنتمي إلى تحالف القوى الديمقراطية بإطلاق النار على طائرة عمودية تحمل قائد القوة، الأمر الذي أجبر الطائرة على الهبوط الاضطراري. وفي ٥ أيار/مايو، نصبت عناصر يشتبه بانتمائها إلى تحالف القوى الديمقراطية كمينا لدورية تابعة للبعثة بين أويتشا وإرينجيتي، مما أسفر عن مقتل اثنين من حفظة السلام التنزانيين وإصابة ١٣ آخرين. وقتل في الكمين أيضا شخصان من المدنيين.

١٣ - وفي ٨ نيسان/أبريل، أعلنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أنه خلال عملية سوكولا الثانية جرى تحرير ١٤ بلدة في محمية فيرونغا الوطنية (كيفو الشمالية) أو في محيطها، و ٢١ بلدة في كيفو الجنوبية، كانت تحتلها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وأن هذه العمليات انتهت بأسر ١٦٢ من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، واستسلام ٦٢ عنصرا، ومقتل ١٣ آخرين. ولم تتمكن البعثة من التحقق من تلك الأرقام. ورغم التقدم المحرز في إخراج القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من بعض معاقلها، لا تزال هياكل القيادة والسيطرة فيها متماسكة إلى حد كبير نظرا لعدم انتقال العمليات حتى الآن إلى مناطق كيفو الشمالية التي تتركز فيها قيادات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وقد شهدت منطقة العمليات عموما تشتت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ضمن مجموعات صغيرة بهدف تجنب المواجهة. وتشير التقارير إلى أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تشرع في العودة إلى المناطق التي سبق تطهيرها في كل من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، لأن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تجد صعوبة متزايدة في الاحتفاظ الفعلي بالأراضي مع مواصلة العمليات في الوقت نفسه. وفي كيفو الشمالية، شوهدت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وهي تعود إلى المناطق الواقعة في الشمال الشرقي من نيانزالي، على حافة محمية فيرونغا الوطنية، وفي محيط تونغو ومويسو، في إقليم روتشورو. وفي كيفو الجنوبية، يزعم أن عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بدأت تعود إلى مناطق التعدين في إقليم موينغا، واستأنفت فرض الضرائب غير القانونية هناك.

١٤ - استمرت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في ممارسة نشاطها عبر كلتا المقاطعتين وارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ضد السكان المدنيين. وفي كيفو الشمالية، واصلت القوات الديمقراطية نشاطها في أقاليم لوبيرو وماسيسي ونييراغونغو وروتشورو، حيث تصاعدت أعمال اللصوصية والابتزاز، وخاصةً بعد أن تسببت العمليات في تعطيل الأنشطة المدرة للدخل التي كانت هذه القوات تمارسها في متنزه فيرونغا الوطني. وفي ٢٦ أيار/مايو، تعرض ما بين ٣٠ و ٥٠ منزلا لأعمال نهب ممنهجة في قرية كيزيغورو على أيدي عناصر يُشتبه في انتمائها للقوات الديمقراطية. وشنت مجموعات صغيرة من عناصر هذه القوات هجمات متصاعدة على المخافر الأمامية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إقليم روتشورو، وهي هجمات يحتمل أن يكون الغرض منها استعادة القدرة على التنقل بحرية أو الاستيلاء على إمدادات وأسلحة. وفي كيفو الجنوبية، استمرت القوات الديمقراطية في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال لصوصية أخرى، وخصوصا على طول المحور الذي يربط بين موينغا وبوكافو، في القرى المعزولة وحول مواقع التعدين الحرفي.

١٥ - وفي كيفو الشمالية، تدهورت الحالة الأمنية بشدة على طول الطريق من غوما إلى روتشورو، حيث تزايدت حوادث السلب المسلح والقتل والخطف. وفي ٨ نيسان/أبريل، تعرضت دورية ليلية تابعة للبعثة لقصف نيراني على أيدي عناصر مجهولة الهوية في إقليم روتشورو، مما أسفر عن إصابة ستة حفظة سلام. وفي يومي ٢١ و ٢٣ نيسان/أبريل، اكتُشف لغمان مضادان للدبابات على الطريق من غوما إلى روتشورو. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، تعرض ثلاثة من المقاولين العاملين مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للاختطاف على أيدي مسلحين مجهولين، ثم أطلق سراحهم في ٢٨ نيسان/أبريل. وفي ١٠ أيار/مايو، صرّح محافظ كيفو الشمالية بوقوع ١٠٠ حادثة خطف منفصلة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في إقليمي نييراغونغو وروتشورو ودعا السلطات الوطنية إلى اتخاذ إجراءات.

١٦ - وفي إقليم فيزي (كيفو الجنوبية)، استمر وقوع المناوشات بين فصائل مايي - مايي ياكوتومبا والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي أقاليم كاباري وكاليهي وشابوندا ووالونغو، واصلت فصائل مايي - مايي رايا موتومبوكي نشاطها، حيث وردت بلاغات تفيد بتعرض السكان لحوادث مضايقة واختطاف ونهب وابتزاز واغتصاب في محيط مواقع التعدين. وفي يومي ١ و ٢ أيار/مايو، شنت عناصر مايي - مايي رايا موتومبوكي هجوما عنيفا على قرية كيكامبا في إقليم شابوندا، وترددت مزاعم خطيرة بوقوع حوادث اغتصاب جماعي أثناء الهجوم. وتجري البعثة تحقيقا بشأن هذه المزاعم. وتسببت الاشتباكات التي وقعت بين فصائل مايي - مايي رايا موتومبوكي والقوات المسلحة أيضا في تشريد سكان تلك المناطق.

١٧ - وفي منطقة إيتوري (المقاطعة الشرقية)، ظل الوضع الأمني غير مستقر. وواصلت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري أنشطتها في منطقتي غيتي وأفيبا، حيث تزايدت البلاغات التي تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك مزاعم عديدة بوقوع حالات اغتصاب واغتصاب جماعي. وفي الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى منتصف أيار/مايو، وردت بلاغات تفيد بقيام قوات المقاومة بارتكاب ٥٠ انتهاكا منفصلا من انتهاكات حقوق الإنسان طالت أكثر من ٢٠٠ ضحية، بما في ذلك ٢٦ حالة اغتصاب، و ١٩ جريمة قتل وأكثر من ٢٠ حالة نهب وإتلاف ممتلكات. وفي ١٠ أيار/مايو، هاجمت عناصر قوات المقاومة قريتين، ونهبت فيهما البضائع واغتصبت ١٥ امرأة حسب المزاعم. وخلال تلك الفترة أيضا، كانت قوات المقاومة عموما أكثر عدوانية تجاه القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة. وفي ٢٠ آذار/مارس، فتحت عناصر يشتبه في انتمائها لقوات

المقاومة النار على هليكوبتر تابعة للبعثة أثناء قيامها بالاستطلاع قرب غيتي. وفي ٨ أيار/مايو، شنت عناصر قوات المقاومة هجوما على معسكر تابع للقوات المسلحة في جنوب شرق غيتي، قُتل خلاله ثلاثة من جنود القوات المسلحة.

١٨ - وفي ١٧ أيار/مايو، جمع أربعة قادة بارزين في قوات المقاومة الوطنية في إيتوري ما يقرب من ٣٠٠ مقاتل بالقرب من بوكيرينغي للاستسلام. وسافر وزير الدفاع ومحاربون قدامى ومسؤولو إعادة الإدماج، مع عدد من كبار ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى بونيا لتأمين استسلام قوات المقاومة. وفي البداية، وافقت قوات المقاومة الوطنية على الاستسلام في ٢٥ أيار/مايو في أفيبا. غير أن المفاوضات فشلت، بعد أن أصر أفراد قوات المقاومة على أن يتم في الموقع إدماجهم في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والعفو عنهم، وورفضت الحكومة كلا المطلبين. ثم أعطت الحكومة قوات المقاومة الوطنية مهلة تنتهي في ٢ حزيران/يونيو لاتخاذ قرار نهائي وشكلت لجنة تضم ٢٥ شخصا من القادة والممثلين المحليين لمواصلة المفاوضات وتأمين الترع الطوعي لسلاح قوات المقاومة. ومع ذلك، لم يحدث أي تقدم بحلول الموعد النهائي. وفي ٣ حزيران/يونيه، بدأت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون مع البعثة، في تنفيذ عمليات عسكرية ضد قوات المقاومة الوطنية، في أفيبا. واشتبكت القوات البرية وطائرات هليكوبتر هجومية تابعة للبعثة مع قوات المقاومة الوطنية في أفيبا وحولها لدعم عمليات القوات المسلحة. ونُشرت مركبات جوية غير مأهولة لتعقب قوات المقاومة الوطنية وهي تغادر أفيبا وقدمت المعلومات الاستخبارية التي تم جمعتها إلى القوات المسلحة لتسترشد بها في تخطيط العمليات الجارية. وحتى ١٥ حزيران/يونيه، قتل ٣٤ من عناصر قوات المقاومة الوطنية وجرح ٤٦ على الأقل خلال العمليات وفقا للمعلومات المؤكدة. ولم ترد بلاغات تفيد بوقوع خسائر بين المدنيين. وبدأت قوات المقاومة الوطنية أيضا في الاستسلام نتيجة للعمليات، حيث استسلم منذ بدايتها ٥ عناصر مسلحين و ١٦ عنصرا غير مسلحين. ولا تزال العمليات جارية.

١٩ - وفي أويلي العليا وأويلي السفلى، وردت بلاغات تفيد بتكرار وقوع أعمال النهب واللصوصية واختطاف المدنيين لفترات قصيرة على أيدي عناصر جيش الرب للمقاومة. وقد نشط جيش الرب للمقاومة بشكل رئيسي في منطقة أزاندي للصيد، في متتره غارامبا الوطني، وعلى المحور الرابط بين دونغو ودوروونابياباي والمحور الرابط بين دونغو وفاراجي وأبا. وشنت عناصر جيش الرب للمقاومة هجمات على قوات الأمن الوطني، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. واختطفت عناصر جيش الرب

للمقاومة أيضا ٤١ شخصا على الأقل لاستخدامهم كحمالين لنقل السلع المنهوبة. وأطلق سراح ٣٦ مختطفا في وقت لاحق. واستمرت القوات المسلحة في تنفيذ العمليات ضد جيش الرب للمقاومة في المناطق المتضررة، بدعم من قوات البعثة ومن قيادة الولايات المتحدة لأفريقيا. وواصلت البعثة أيضا حملتها للتوعية بترع السلاح لتشجيع عناصر جيش الرب للمقاومة على الاستسلام.

٢٠ - وفي كاتانغا الشمالية، ظل الوضع الأمني غير مستقر. ووردت بلاغات تفيد بزيادة أنشطة تسلل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من كيفو الجنوبية تحت ضغط عملية سوكولا الثانية. وفي إقليم تنغانيقا، تصاعد التراع بين قبيلتي لوبا وتوا. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، بالقرب من قرية نيونزو، أشعلت جماعات الدفاع الذاتي في لوبا، المعروفة باسم ”عناصر كاتانغا“، النار في مخيم للمشردين داخليا يستضيف زهاء ٣٠٠ فرد من قبيلة توا، فقتلت ٦٢ مدنيا على الأقل. وفي ٢ أيار/مايو، استهدفت عناصر كاتانغا البعثة بإشعال النار في الشجيرات المحيطة بإحدى المواقع المنشورة فيها، عقب تردد شائعات حول دعم البعثة لقبيلة توا. ومنذ كانون الثاني/يناير، قتل ٢٢١ شخصا من القبيلتين وجرح ١٠٦ أشخاص، وردت بلاغات تفيد بوقوع ٥٨ حالة اغتصاب. وفي إقليمي ميتوابا وبويتو، أفادت البلاغات بتراجع أنشطة جماعة المايي - مايي كاتا - كاتانغا بعد تنفيذ القوات المسلحة لعدة عمليات ناجحة أسفرت عن تفكك الجماعة وفقدانها لهيكل القيادة والسيطرة المركزي. بيد أن استمرار وجود هذه الجماعة المسلحة لا يزال يؤثر سلبا على الوضع الأمني.

دال - الوضع الإنساني

٢١ - تدهورت الحالة الإنسانية في عدة مناطق بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجةً للزيادات الكبيرة في أعمال القتل والعنف الجنسي والاختطاف، وخاصةً في إقليمي بني وروتشورو. وأسفر ذلك عن إضعاف قدرة السكان المحليين على الوصول إلى الأراضي الزراعية وزيادة الاحتياجات الإنسانية. وتسبب انعدام الأمن المتفاقم، بدوره، في عرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى سكان تلك المناطق ووضع صعوبات كبيرة أمام جهود الحماية التي تبذلها الجهات الفاعلة في العمل الإنساني.

٢٢ - وتشير التقديرات إلى أن العدد الإجمالي للمشردين داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية يبلغ ٢,٨ مليون مشرد، وأن ما يقرب من ٦,٥ مليون شخص يفتقرون بشدة إلى الأمن الغذائي. ويقدر عدد المشردين داخليا الجدد خلال الربع الأول من ٢٠١٥ بحوالي ٣٣٧ ٠٠٠ شخص ويوجد ثلثا هذا العدد في كيفو الشمالية، وهو ما يُعزى جزئيا إلى بدء تنفيذ القوات المسلحة لعملياتها العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

في أواخر شباط/فبراير. وإضافة إلى ذلك، تشرد أكثر من ٥٠٠ ١١ شخص جديد في إقليمي مانونو ونيونزو، في مقاطعة كاتانغا، في أواخر آذار/مارس، في أعقاب تصاعد النزاع القبلي بين قبيلتي توا ولوبا.

٢٣ - وبحلول ٣١ أيار/مايو، كان عدد اللاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تضاعف تقريبا، حيث ارتفع من ٠٠٠ ١٢٢ لاجئ إلى ٩٦٧ ٢٣٧ لاجئا حسب التقديرات. وبالإضافة إلى اللاجئين المتدفقين من رواندا البالغ عددهم ٠٠٠ ١١٧ لاجئ، تدفق ٥٦٣ ١٠ لاجئا من بوروندي وارتفع عدد اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى من ٠٠٠ ٦٨ لاجئ إلى ٢٨١ ٨٤ لاجئا.

هاء - التطورات الاقتصادية

٢٤ - حافظت جمهورية الكونغو الديمقراطية على الاستقرار النسبي لاقتصادها الكلي. ووفقا لصندوق النقد الدولي، يقدر معدل النمو المتوقع للاقتصاد في عام ٢٠١٥ بـ ٩,٢ في المائة. وارتفع معدل التضخم السنوي ارتفاعا طفيفا من ٠,٢٤ في المائة إلى ١,٣٦ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فلا يزال هناك قلق بشأن انخفاض أسعار السلع الأساسية، وتأخير الاستثمارات في القطاع الخاص قبل الانتخابات الوطنية التي ستتم في عام ٢٠١٦. ولا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه العديد من التحديات في توسيع قاعدة النمو وزيادة درجة شموله. ولا تزال الضرورة تحتم إحراز تقدم على طريق الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز القطاع المالي، وتحسين مناخ الأعمال من خلال ترسيخ سيادة القانون، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية من خلال زيادة الشفافية وتحسين الحوكمة.

٢٥ - وفي إطار مبادرة الحكومة الرامية إلى تحسين الإطار التنظيمي للصناعات الاستخراجية، قدمت مشروع قانون التعدين إلى البرلمان في ١٧ آذار/مارس. وإضافة إلى جهودها الرامية إلى تحسين إمكانية تتبع عمليات استخراج القصدير والولفراميت والكولتان والذهب في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، يسرت الحكومة اجتماع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل في كينشاسا لمناقشة سبل تحسين تنسيق الأنشطة الرامية إلى مكافحة غش المعادن وتهريبها في المنطقة. واعتُمدت خلال الاجتماع ١٧ توصية محددة لحماية تجارة المعادن الرسمية في المنطقة وتعزيز التكامل الإقليمي.

واو - التطورات الإقليمية

٢٦ - أحرز تقدم محدود في تنفيذ إعلاني نيروبي المؤرخين ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأدت البعثة التقنية التي أرسلتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى كيغالي من ٢٠ إلى ٢٣ نيسان/أبريل إلى العودة الطوعية لعناصر سابقة في حركة ٢٣ آذار/مارس بلغ عددهم ١٣ عنصرا من إجمالي العدد المسجل لعناصر الحركة الموجودين في رواندا وهو ٤٥٣ عنصرا. وتأجل تسليم الأسلحة والمعدات العسكرية التي كانت بحوزة عناصر حركة ٢٣ آذار/مارس السابقين إلى حين قيام خبراء الأسلحة التقليدية التابعين للأمم المتحدة بتحديد مصدرها. ومن أجل تسريع عودة باقي مقاتلي حركة ٢٣ آذار/مارس من رواندا وأوغندا، قرر المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، خلال القمة الاستثنائية التي عُقدت في ١٨ أيار/مايو في لواندا، إنشاء آلية تضم أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأمم المتحدة.

٢٧ - وبعد عدة اجتماعات تقنية، شرعت لجنة ترسيم الحدود المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في نيسان/أبريل في إنشاء ٢٢ علامة حدودية في المناطق الحدودية المتنازع عليها. وقد يساعد ذلك في تقليل المناوشات الحدودية ونزع فتيل التوتر بين البلدين.

ثالثا - تنفيذ الولاية

ألف - الحوار الاستراتيجي بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة

٢٨ - اتخذت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة خطوات فعالة نحو الدخول في حوار استراتيجي منتظم للتشارك في إعداد خارطة الطريق واستراتيجية خروج البعثة.

٢٩ - عُقدت أربع جلسات عامة، شارك في رئاستها وزير الشؤون الخارجية، ريمون تشيباندا، وممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في كينشاسا في ٢٥ آذار/مارس، و ١ و ٨ و ١٥ نيسان/أبريل في إطار الحوار الاستراتيجي. وبناء على اقتراح الحكومة، أُنشئت أربع أفرقة عاملة لمناقشة القضايا الرئيسية محل الاهتمام، بما في ذلك ما يخص الاستعراض الاستراتيجي، ووضع استراتيجية خروج البعثة، والانتخابات، وحقوق الإنسان، والاتصالات.

٣٠ - وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٥ نيسان/أبريل، زار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام جمهورية الكونغو الديمقراطية. واجتمع بالرئيس وأعضاء الحكومة لمناقشة سبل تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والحكومة ومناقشة سبل المضي قدما فيما يتعلق بالحوار الاستراتيجي والتوصل إلى اتفاق على أهداف مشتركة وعلى خارطة طريق لاستراتيجية خروج البعثة.

٣١ - وانطلاقا من عملية التقييم المشتركة التي بدأت في عام ٢٠١٠، اعتمدت البعثة والحكومة في ١٥ نيسان/أبريل اختصاصات عملية تقييم الوضع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال النظر في الجوانب المتعلقة بالوضع الأمني، وحماية المدنيين، واستعادة سلطة الدولة، وأنشطة القوات المسلحة والبعثة. وفي ١٤ أيار/مايو، بدأت أفرقة المقاطعات المشتركة في إجراء تقييمات في المناطق المتضررة من النزاع في كاتانغا وكيفو الشمالية والمقاطعة الشرقية وكيفو الجنوبية. وفي الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ أيار/مايو، قام فريق من كينشاسا بزيارة بونيا وغوما وكاليمي، وتلقى إحاطات من كل أفرقة المقاطعات. وضم الفريق ١٦ ممثلا عن البعثة والحكومة، بما في ذلك ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الداخلية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية وأجهزة الاستخبارات. وتعاون ممثلو البعثة والحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات بصورة ممتازة في شتى مراحل عملية التقييم. ويعمل الفريق حاليا على الانتهاء من التقرير المشترك لتقديمه إلى الجلسة العامة للحوار الاستراتيجي.

٣٢ - وأثيرت مسألة استئناف تقديم الدعم إلى عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في عدد من الاجتماعات مع الحكومة في سياق الحوار الاستراتيجي. وتتواصل المناقشات بهدف تسوية الخلافات بين الحكومة والأمم المتحدة في هذا الصدد.

٣٣ - وفيما يتعلق بالخطوات المقبلة، ينبغي أن يشكل التقييم المشترك للحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية - بمجرد موافقة الأمم المتحدة والحكومة عليه - أساسا متينا لمواصلة النقاش بشأن الجوانب الأخرى ذات الصلة بالتقليل من خطر تزعزع الاستقرار على النحو المبين في الفقرة الفرعية ٦ (ب) من قرار مجلس الأمن ٢٢١١ (٢٠١٥). كما ينبغي أن يساعد على تحديد الأهداف التي من شأنها أن تفضي إلى تخفيض قوة البعثة تدريجيا وعلى مراحل.

باء - العمليات الوطنية والمساعي الحميدة التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

الانتخابات

٣٤ - تماشيا مع ولاية المساعي الحميدة المسندة إلى البعثة، كثفت الاتصالات مع مجموعة من الجهات الفاعلة من شتى الانتماءات السياسية والمجتمع المدني في سياق العملية الانتخابية. وواصلت البعثة أيضا مساعدة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في تعزيز الحوار مع الأحزاب السياسية عن طريق لجنة الإطار الاستشاري التابعة للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. كما قامت بتوعية الجمعيات النسائية والأحزاب السياسية من أجل زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة. وقدمت البعثة أيضا مساعدة تقنية محدودة إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في إنشاء نظام لتسجيل المرشحين ونظام لتحديد الناخبين في الدوائر الانتخابية. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة التقنية للعملية الانتخابية. ولايزال مشروع دعم الدورة الانتخابية (PACEC) دون تمويل ولا يجري تنفيذه إلى حد كبير.

إصلاح قطاع الأمن

٣٥ - وبذلت البعثة مزيدا من الجهود لتعزيز تنسيق المساعدة المقدمة من الشركاء الدوليين عن طريق آلياتها للتنسيق الاستراتيجي المنتظم واتصالاتها القطاعية غير الرسمية. وواصلت البعثة تبادل الآراء مع مجموعة من المحاورين الحكوميين لكفالة التوصل إلى فهم مشترك للتحديات المقبلة، مع تقديم الدعم المتسق والمشورة التقنية.

٣٦ - وفي ظل عدم وجود استراتيجية وخريطة طريق وطنيتين شاملتين لإصلاح قطاع الأمن، نفذت أنشطة محددة في مجالات العدالة والدفاع وإصلاح الشرطة وفقا لخطط العمل ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، واصلت البعثة تعزيز العلاقات المدنية - العسكرية عن طريق دعم ”دائرة التعليم المدني والوطني والعمل الاجتماعي“، وهي هيئة تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو ومكرسة لإذكاء الوعي داخل القوات المسلحة بشأن حقوق الإنسان وحماية الطفل والشؤون الجنسانية والعنف الجنسي.

٣٧ - وسعت البعثة إلى زيادة بروز وقدرة المفتشية العامة للشرطة، وهي هيئة المراقبة الداخلية للشرطة الوطنية الكونغولية، من أجل التعامل مع الشكاوى المقدمة من الضحايا وأقاربهم. ومع أن البعثة دعمت الجهود الرامية إلى إصلاح إدارة الموارد البشرية في الشرطة الوطنية ووضع منهج تدريب وطني، أعاقت القيود المالية ومحدودية المساءلة إحراز تقدم.

ودعما للشرطة الوطنية، دربت شرطة الأمم المتحدة ٢٦٨ طالبا في مجال واجبات الشرطة الأساسية، و ٣٢٨ طالبا في مجال إدارة النظام العام ومدونة قواعد السلوك ومبادئ حقوق الإنسان، و ١٥ طالبا على جمع المعلومات وتحليلها. ونظمت شرطة الأمم المتحدة، بالتعاون مع الفريق التقني لأمن الانتخابات، حلقة عمل تدريبية بشأن القواعد والأنظمة الإدارية لإدارة النظام العام لفائدة عشرة من نواب مفوضي المقاطعات في الشرطة الوطنية. ونُظم ما مجموعه ٩٦ دورية مشتركة بين شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الكونغولية من أجل رصد وتوجيه الوحدات الخاضعة لقيادتهما في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

٣٨ - وقدمت البعثة الدعم لتنظيم المجالس العامة لمناقشة قضايا العدل، وهي مؤتمر وطني يهدف إلى تقييم حالة نظام العدالة. ووضع نحو ٣٠٠ من الخبراء وممثلي المجتمع المدني توصيات لتحسين أداء نظام القضاء الوطني وفقا للمعايير الدولية. وقدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال برنامج دعم العدالة المشترك، المساعدة التقنية إلى اللجنة التوجيهية التي أنشأها وزير العدل وحقوق الإنسان من أجل رصد تنفيذ التوصيات التي ينبغي أن يُسترشد بها في نهاية المطاف في وضع استراتيجية لإصلاح قطاع العدالة والإصلاحيات.

البعد الإقليمي

٣٩ - واصلت البعثة العمل عن كثب مع مكتب مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى بطرق منها تيسير الأعمال التحضيرية للمؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى المقرر مبدئيا عقده في أوائل عام ٢٠١٦. وقدمت البعثة أيضا الدعم لتنظيم عقد الاجتماع الافتتاحي للجهات المستفيدة من المنح لمنتدى المرأة المعني بإطار السلام والأمن والتعاون في غوما، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو. وقد نظم مكتب مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى هذا الاجتماع الذي جمع ٦٠ امرأة من القيادات النسائية يمثلن ٣٥ منظمة من منظمات القواعد الشعبية من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا، وأجرت هذه الدول مداولات بشأن وضع برنامج مشترك لتعزيز عمليات السلام الإقليمية.

توطيد سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار

٤٠ - أحرز تقدم صوب تحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٨ نيسان/أبريل، أقرت اللجنة التوجيهية للبرنامج الوطني لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق الخارجة من النزاع المسلح، برئاسة وزير التخطيط، استراتيجيات وخطط عمل تحقيق الاستقرار على مستوى المقاطعات في كيفو الشمالية والمقاطعة الشرقية وكيفو الجنوبية. وفي

إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، تعهد صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام بتوفير موارد إضافية من أجل حفز زيادة مشاركة الجهات المانحة. وبناء على طلب الوزير، قدمت البعثة الدعم لإعداد عدد من الوثائق القانونية (مشاريع مراسيم ونظم داخلية) من أجل تحسين أداء هياكل الدولة، على الصعيدين الوطني والإقليمي، في عملية تحقيق الاستقرار.

٤١ - وبدأ شركاء البرنامج الوطني لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق الخارجة من التراع المسلح، بدعم من البعثة، برامج لتعبئة الموارد من أجل معالجة العوامل المسببة للتراعات في المناطق ذات الأولوية. وفي مامباسا بمنطقة إيتوري في المقاطعة الشرقية، عُقدت سلسلة من جلسات الحوار، بتمويل من صندوق بناء السلام، جمعت بين ممثلي الإدارة الإقليمية وقوات الأمن الوطنية والمجتمعات المحلية لمناقشة قضايا الأراضي والهوية والتعدين والحراجة.

٤٢ - وقدمت البعثة الدعم للشرطة الوطنية في إعادة إنشاء ٣٥ مركز شرطة في المناطق التي تسيطر عليها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوى الديمقراطية المتحالفة في بيني وإرينغيتي وأويتشا وروتشورو. وأنشئت جزر استقرار في إرينغيتي وكامانغو ولوفو ومامباسا وماسيسي وروتشورو وسانغي ووواليكالي. وتم الالتزام بتقديم مبلغ ٤ ملايين دولار في صورة أموال لمشاريع سريعة الأثر من أجل تنفيذ مشاريع في جزر الاستقرار، وذلك في المقام الأول لدعم مؤسسات الشرطة والعدالة والإصلاحيات الوطنية والمشاريع المجتمعية.

جيم - حماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة

٤٣ - عززت البعثة وجودها في منطقة بيني، وذلك بهدف تعزيز جهودها الرامية إلى حماية المدنيين والحد من التهديد الذي تشكله القوى الديمقراطية المتحالفة. ودعما للقوات المسلحة، نفذت البعثة استطلاعا جويا لجمع المعلومات عن منشآت القوى الديمقراطية المتحالفة ومخابئها المحتملة. ودعمت البعثة عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو ضد القوى الديمقراطية المتحالفة في المنطقة، بطرق منها توفير الدعم بالنيران، مع مواصلة تسيير الدوريات والتركيز بشكل خاص على المناطق التي حددت بوصفها ممرات حركة للقوى الديمقراطية المتحالفة. وفي الفترة قيد الاستعراض، دمرت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو معسكرا للقوى الديمقراطية المتحالفة، بدعم من البعثة، وحيدت واحدا على الأقل من كبار القادة. وعززت البعثة الدوريات المشتركة بين وحدات الشرطة المشكلة والشرطة الوطنية الكونغولية وكثفتها في منطقة بيني.

٤٤ - وواصلت البعثة دعم إنشاء وتشغيل ٥٦ شبكة من شبكات إنذار المجتمعات المحلية و ٨٠ لجنة من لجان الحماية المحلية في المناطق المتأثرة بالتراع في شرق جمهورية الكونغو

الديمقراطية. وساعدت تلك الشبكات واللجان على حماية المدنيين من المخاطر عن طريق تعزيز التعاون مع الدوائر الأمنية المحلية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية. واستجابت البعثة، وحدها أو بدعم من القوات المسلحة أو الشرطة الوطنية أو السلطات المحلية، لما عدده ١١٨ إنذارا متعلقا بالحماية من أصل ١٨٨ إنذارا ورد من شبكات إنذار المجتمعات المحلية، مما أدى إلى التصدي الفعال للتهديد المتصور أو اعتقال الجناة. وفي ٧٠ حالة، تعذرت الاستجابة بسبب عدم إمكانية الوصول إلى الموقع، أو تأخر ورود الإنذار، أو عدم دقة المعلومات.

٤٥ - وفي كيفو الشمالية، نفذت البعثة عملية ''روتشورو الآمنة''، بزيادة وجود قواتها لردع هجمات العناصر والجماعات المسلحة. ووفرت البعثة حراسة للنقل التجاري في المناطق التي تثور فيها المخاوف.

٤٦ - وتتواصل المناقشات بين البعثة والحكومة بهدف استئناف دعم البعثة لعملية سوكولا الثانية التي شنتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

٤٧ - وفي منطقة إيتوري (المقاطعة الشرقية)، دعمت البعثة الحكومة في المفاوضات مع قوات المقاومة الوطنية في إيتوري. وعندما انهارت المفاوضات، دعمت البعثة القوات المسلحة في اشتباكها عسكريا مع الجماعة المسلحة، مع مواصلة اتخاذ التدابير غير العسكرية لتشجيع قوات المقاومة الوطنية في إيتوري على الاستسلام.

دال - إحداث تحول في القوة

٤٨ - بناء على توصية الاستعراض الاستراتيجي وعلى النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ٢٢١١ (٢٠١٥)، تقوم البعثة بوضع تدابير لتحقيق أقصى قدر من المرونة لقوتها من أجل الاستجابة بصورة أكثر فعالية للتحديات المتغيرة على أرض الواقع. وينطوي ذلك على إنشاء كتائب قابلة للنشر السريع، إضافة إلى مجموعة من التدابير الرامية إلى تحديث القوة. وتُبذل الجهود حاليا لتحديد شروط التنقل استنادا إلى تقييم للاحتياجات، بما في ذلك طائرات الهليكوبتر المتعددة الأغراض لضمان النشر السريع، وتقييم القدرات الاستخباراتية. والبعثة أيضا بصدد تخفيض قوامها وفقا للقرار المذكور. وحتى الآن أعيد بالفعل إلى الوطن نحو ٨٥٠ فردا عسكريا (من بين ٠٠٠ ٢ فرد على الأقل من المقرر إعادتهم). وسوف يتطلب تخفيض القوة وتحويلها تعزيز التنسيق والتعاون مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو

الديمقراطية وخاصة في المناطق التي يجري تخفيض قوات البعثة فيها من أجل تفادي وقوع فراغ أمني.

هاء - سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم في سياق عمليات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٤٩ - خلصت البعثة إلى أن العمليات العسكرية، في الفترة قيد الاستعراض، لم تسفر عن أي زيادة ملموسة في التهديدات التي يتعرض لها أفراد الأمم المتحدة، ولكن البعثة نقلت الموظفين غير الأساسيين من بيني واتخذت تدابير التخفيف من حدة المخاطر ذات الصلة لمعالجة التغيرات في الحالة الأمنية على الصعيد المحلي في بعض المناطق مثل بيني. واستعرضت البعثة أيضا عملياتها وإجراءاتها في ضوء الهجمات التي شنتها القوى الديمقراطية المتحالفة على حفظة السلام في ٥ أيار/مايو.

واو - رصد تنفيذ حظر توريد الأسلحة

٥٠ - واصلت البعثة بذل جهود لرصد حظر توريد الأسلحة بطرق منها دعم فريق الخبراء المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٣٣ (٢٠٠٤). وأُطلع فريق الخبراء على المعلومات ذات الصلة عن تدفقات الأفراد العسكريين والأسلحة والأعتدة ذات الصلة عبر الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

زاي - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٥١ - أطلق وزير الدفاع المرحلة الثالثة من الخطة الوطنية الثالثة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج رسميا في كيتونا (مقاطعة الكونغو السفلى) في ١٦ أيار/مايو، وفي كامينا (مقاطعة كاتانغا) في ٢١ أيار/مايو. وحتى الآن، وفرت الحكومة ١,٥ مليون دولار من أصل المبلغ الذي تعهدت بالمساهمة به وقدره ١٠ ملايين دولار، في حين أكدت مجددا عزمها على احترام تعهدها بالكامل. ولدى ظهور مقاتلين سابقين جدد في سياق العمليات ضد الجماعات المسلحة في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، أعربت الحكومة عن اعتزامها صرف مبالغ إضافية لاستيعاب عمليات الاستسلام الجديدة. وتوفر وحدة تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حاليا الغذاء والدعم الطبي في معسكرات المرور العابر للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتجهز شهادات التسريح ونزع السلاح. وفي ١٢ حزيران/يونيه، كانت الوحدة قد سرحت ٣٢٩ ١ مقاتلا سابقا في

كامينا، و ١ ١٣٠ مقاتلا سابقا في كيتونا. وقامت الوحدة أيضا بإجراء الفرز، بما في ذلك الفصل بين الأطفال، والمقاتلين السابقين الأجانب، واللاجئين، مع إحالة الحالات المتعلقة بالصحة النفسية إلى الخدمات المتخصصة.

٥٢ - وواصلت البعثة دعم الجهود الرامية إلى تشجيع نزع سلاح المقاتلين الأجانب والكونغوليين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ١١ حزيران/يونيه، كان ٢١٢ عضوا سابقا في الجماعات المسلحة الكونغولية (٤٦ من المقاتلين السابقين الذكور، و ١٤٧ من الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، و ١٩ من المعالين)، و ١١٣ عضوا في الجماعات المسلحة الأجنبية (٥١ من المقاتلين السابقين الذكور، وأربعة أطفال مرتبطين بالجماعات المسلحة، و ٥٨ من المعالين) قد دخلوا طوعاً برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين. ومن بين الأعضاء السابقين في الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية، كان ٩٧ عضوا من المقاتلين السابقين الذكور، بما في ذلك ٦٤ من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في حين كان ١٥١ عضوا من الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة و ٧٧ عضوا من المعالين. وحتى ١١ حزيران/يونيه، كان ٣٢٦ من المقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا و ١ ٠٧٨ من معاليهم، الذين قد تخلوا عن أسلحتهم بصفة طوعية، لا يزالون في معسكرات التجميع في كانيابايونغا (كيفو الشمالية)، وكيسانغاني (المقاطعة الشرقية)، ووالونغو (كيفو الجنوبية).

حاء - الإجراءات المتعلقة بالألغام

٥٣ - اضطلعت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بأنشطة لإزالة الذخائر غير المنفجرة في جميع أنحاء منطقة عمليات البعثة. وأجرت الدائرة عمليات إزالة في ٦٨ منطقة مثيرة للقلق في كيفو الشمالية والمقاطعة الشرقية، حيث دمرت ١٩٢ قطعة من المتفجرات من مخلفات الحرب و ٣ ٦٩٤ قطعة من الأسلحة الصغيرة والذخيرة. وفي ٢١ و ٢٣ نيسان/أبريل، دمرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في الموقع لغمين مضادين للدبابات مزروعين حديثا في طريق غوما - روتشورو.

طاء - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومكافحة الإفلات من العقاب

٥٤ - لا تزال حالة حقوق الإنسان تشكل مصدرا للقلق. ففي الجزء الشرقي من البلد، ظلت الحالة تتسم بالتراع وبالانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة والقوات المسلحة الكونغولية، وفي كثير من الأحيان، خلال العمليات. وكانت الحالة في المقاطعات الغربية،

وخاصة في كينشاسا، أكثر تأثرا بتضييق هامش التحرك السياسي وانتهاكات الحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي.

٥٥ - وفيما بين آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٥، ارتكبت جماعات مسلحة مختلفة نحو ٦٠ في المائة من أصل ٨١٠ انتهاكات لحقوق الإنسان سجلها مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، في حين ارتكب أفراد تابعون للدولة نحو ٤٠ في المائة من تلك الانتهاكات. ومن بين الأفراد التابعين للدولة، كان جنود القوات المسلحة مسؤولين عن أكبر عدد من انتهاكات حقوق الإنسان، بما مجموعه ١٠٤ انتهاكات، في حين يُزعم أن أفراد الشرطة الوطنية ارتكبوا ٨٩ انتهاكا.

٥٦ - وكان عناصر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري مسؤولين عن ارتكاب ٧٦ انتهاكا لحقوق الإنسان، وهو أكبر عدد من انتهاكات حقوق الإنسان ترتكبها أي جماعة مسلحة واحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعزى جزئيا ارتفاع عدد الانتهاكات التي ارتكبتها قوات المقاومة الوطنية في إيتوري إلى فشل المفاوضات المتعلقة باستسلام الجماعة بعد إلقاء القبض على قائدها، جوستين ماتاتا بانالوكي (المعروف باسم كوبرا ماتاتا)، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، فضلا عن تطرف الجماعة إلى حد ما.

٥٧ - وفي سياق العملية الانتخابية، أشارت بعثة الأمم المتحدة إلى زيادة تقييد الحريات الأساسية والحقوق السياسية، التي تستهدف بصورة رئيسية معارضين سياسيين، ومدافعين عن حقوق الإنسان، وممثلي وسائط الإعلام. فقد تمّ في كينشاسا وغوماما توثيق ما لا يقل عن أربعة انتهاكات للحق في الحرية والأمن الشخصي في حق ٤٥ ضحية، وانتهاك واحد للحق في السلامة الجسدية في حق أربع ضحايا، وأربعة انتهاكات للحق في التجمع السلمي. وفي ١٥ آذار/مارس، ألقى أفراد تابعون للدولة في كينشاسا القبض على ٣٠ شخصا على الأقل أثناء حلقة عمل نظمها منتدى "فيليمبي" التابع للمجتمع المدني لتشجيع الشباب على المشاركة في العملية الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أُفرج عن معظمهم، في حين نُقل آخرون إلى سجن ماكالا المركزي في كينشاسا، بعد اتهامهم بجرائم مختلفة. وطُرد من البلد نشطاء من بوركينا فاسو والسنغال شاركوا في حلقة العمل. وواصلت البعثة أيضا متابعة قضية مدافعين بارزين آخرين عن حقوق الإنسان ونشطاء سياسيين اعتقلوا خلال المظاهرات التي جرت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، داعية إلى وضعهم تحت الإشراف القضائي وإلى مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة.

٥٨ - وقدمت البعثة عن طريق خلايا دعم الملاحقات القضائية التابعة لها، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المساعدة لتسع بعثات تحقيق وعشر محاكم متنقلة في كاتانغا

وكيفو الشمالية والمقاطعة الشرقية وكيفو الجنوبية. وواصلت البعثة أيضا تقديم الدعم التقني المكثف إلى سلطات القضاء العسكري في كيفو الشمالية في التحقيقات التي تجريها حاليا في الجرائم التي يزعم أن القوى الديمقراطية المتحالفة ارتكبتها في منطقتي بيني وأويتشا في الأشهر الأخيرة.

٥٩ - وواصل موظفو المؤسسات الإصلاحية التابعون للبعثة والمتواجدون في السجون تقديم الدعم للإدارة من أجل ضمان سلامة المؤسسات الإصلاحية وأمنها وحماية حقوق المحتجزين. ودعما للتأهيل المهني لإدارة السجون، ساعدت البعثة في تدريب ١٨٧ فردا على إدارة الحوادث، من بينهم ٣٠ مدربا و ١٨ امرأة.

ياء - العنف الجنسي

٦٠ - سجلت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٦٥ واقعة لضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع. ويُزعم أن عناصر الجماعات المسلحة قد اغتصبوا ٥٠ ضحية، أما قوات المقاومة الوطنية في إيتوري فقد كانت مسؤولة عن ارتكاب العنف الجنسي في حق ٣٣ ضحية، معظمهن خلال عدة حوادث اغتصاب جماعي وقعت في إقليم إيرومو (المقاطعة الشرقية). وتلقت البعثة تقارير عن ادعاءات خطيرة بشأن حوادث عنف جنسي واسع النطاق ارتكبها أفراد من مجموعات الدفاع عن النفس، في أثناء النزاع القبلي الدائر بين قبيلتي توا ولوبا في كاتانغا الشمالية. وقد منع انعدام الأمن في المنطقة البعثة من التحقق من تقارير تشويه الأعضاء التناسلية للرجال، وتقارير تفيد أساسا اغتصاب نساء من قبيلة لوبا من طرف عناصر من قبيلة توا.

٦١ - وواصلت البعثة دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة العنف الجنسي، حيث عقدت الحكومة أولى اجتماعات لجنة الرصد بشأن خطة عمل القوات المسلحة الكونغولية المتعلقة بمكافحة العنف الجنسي. وعملا بخطة العمل التي استمرت ثلاثة أشهر، وقع عشرة من كبار قادة القوات المسلحة، تعهدا شخصيا بمكافحة العنف الجنسي في وحداهم بكل همّة.

كاف - حماية الطفل

٦٢ - يسّرت البعثة تسريح ٤٣١ طفلا (١٤ فتاة و ٤١٧ فتى) من الجماعات المسلحة، من بينهم سبعة مواطنين رونديين. وقد جُند غالبية أولئك الأطفال في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (٢٨٦ طفلا)، تليها قوات الماي ماي نياتورا (٤٢ طفلا) ثم قوات المقاومة الوطنية في إيتوري (١٣ طفلا). وشمل ذلك العدد ٦٢ طفلا مرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة احتجزهم القوات المسلحة وأخلت البعثة سبيلهم. ويشكل استمرار انعدام الأمن

وعدم إعادة الإدماج المستدام في المناطق التي يلتئم فيها شمل الأطفال خطرا كبيرا لإعادة تجنيدهم في صفوف الجماعات المسلحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمّ في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية توثيق ٣٤ إصابة في صفوف أطفال (١٦ فتاة و ١٨ فتى) من جراء العنف المتصل بالنزاع.

٦٣ - وتماشيا مع خطة العمل المشتركة بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة بشأن إنهاء ومنع تجنيد الجماعات المسلحة للأطفال، لم تحدد البعثة سوى هوية طفل واحد بعد فحص ٧ ٨٤٣ فردا من أفراد القوات المسلحة.

رابعا - الملاحظات

٦٤ - أُعرب عن ترحيبي بالجهود التي يبذلها رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف التواصل مع المعارضة السياسية وغيرها من الجهات المعنية على الصعيد الوطني. وأحث جميع الجهات الفاعلة المعنية على مواصلة استكشاف مبادرات سياسية ترمي إلى التوصل إلى توافق في الآراء حول العملية الانتخابية الجارية. وأدعو جميع الأطراف إلى العمل سوية على تسوية الخلافات بينها بالوسائل السلمية، وتهيئة الظروف اللازمة لعملية انتخابية ذات مصداقية وشاملة للجميع. وهذا سيتطلب إيجاد الهامش السياسي اللازم لعملية انتخابية سلمية وذات مصداقية، بوسائل منها احترام حريات التجمع والتعبير. وبات من الضروري قيام الأطراف والمؤسسات الوطنية بكفالة معالجة أي مسائل قد تقوض مصداقية العملية، بحيث يمكن إجراء الانتخابات وفقا للدستور. ولا يجوز التقليل من شأن التحديات الماثلة في سبيل إنجاز العمليات التقنية المقبلة. وإنني على اقتناع بأنه يمكن التغلب عليها عن طريق المشاركة الاستباقية للجهات المعنية الكونغولية، وذلك بدعم من المجتمع الدولي. وأشجع الحكومة على أن تقوم، على وجه السرعة، برصد ميزانية كافية للانتخابات، وبإدخال تحديث على السجل الانتخابي على نحو موثوق به، من أجل كفالة النجاح في تنظيم الانتخابات في الوقت المناسب. وأشجع أيضا الحكومة وممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة الدعوة مع الأحزاب السياسية لزيادة مشاركة النساء في العمليات الانتخابية كناخبات وكمرشحات لشغل مناصب عن طريق الانتخاب.

٦٥ - وإنني أشعر بالتفاؤل من الخطوات الملموسة التي اتخذتها الحكومة لإقامة حوار استراتيجي منتظم مع بعثة الأمم المتحدة لتحسين التعاون والاشتراك سويةً في وضع استراتيجية خروج للبعثة وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢١١ (٢٠١٥). وينبغي أن يؤدي استئناف عملية التقييم المشتركة التي بدأت في عام ٢٠١٠ إلى التوصل إلى فهم مشترك

للتهديدات والتحديات الرئيسية التي تواجه المقاطعات المتأثرة بالتراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلى تهيئة أساس متين للمناقشات اللاحقة، بما في ذلك المناقشات المتعلقة بالجوانب السياسية والمؤشرات المحددة التي ستؤدي إلى تخفيض عديد قوة البعثة. وأشجع الحكومة على مواصلة المناقشات مع الأمم المتحدة بروح الثقة والاطمئنان المتبادلين. وينبغي النظر إلى هذا الحوار باعتباره فرصة لإعادة تحديد شكل الشراكة بين الأمم المتحدة والحكومة وتحسين التعاون بينهما، مما سييسِّر إلى حد كبير عملية نقل المسؤوليات من البعثة إلى الحكومة وخروج البعثة. وأعتزم تقديم توصيات في هذا الصدد في تقريري المقبل إلى مجلس الأمن.

٦٦ - بيد أن القلق يساورني إزاء استمرار العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما الفظائع التي ترتكبها مختلف الجماعات المسلحة. وأدين بأشد العبارات الهجمات الخرقاء التي تشنها القوى الديمقراطية المتحالفة على المدنيين العزل في منطقة بيني، ملحقة في الوقت نفسه خسائر فادحة في صفوف القوات المسلحة الكونغولية. وأدين بشدة قتل اثنين من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة من جمهورية تترانيا المتحدة وجرح ١٣ آخرين في ٥ أيار/مايو عندما تعرضت قافلة تابعة للبعثة لإطلاق نار من جانب من يشتبه في كونهم عناصر تابعين القوى الديمقراطية المتحالفة. وأتقدم بخالص التعازي والمواساة إلى الأسر الثكلى وإلى حكومة جمهورية تترانيا المتحدة. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٢٢١١ (٢٠١٥) لحماية المدنيين وشلّ حركة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة للقيام بعمليات عسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، كما يحدوني الأمل في أن تُحل قريبا المسائل التي لم يبتّ فيها بعدُ وأن يُستأنف التعاون الأمني الكامل بين القوات المسلحة الكونغولية وبعثة الأمم المتحدة في هذا الصدد. وتمثل معالجة مسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أولوية مشتركة. ولن تقتصر نتيجة تعزيز التعاون بين القوات المسلحة وبعثة الأمم المتحدة على فائدة السكان المحليين، بل ستؤدي أيضا إلى التعجيل بإحراز تقدم في تقليص التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة، وهو ما يُعدّ أحد المعايير الأساسية التي تحكم مسألة التخفيض التدريجي لقوام البعثة. وتبين عمليات القوات المسلحة الكونغولية المدعومة من البعثة ضد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري فوائد تعزيز التعاون.

٦٧ - وعلى نحو ما أبرزته في التقارير السابقة، ما من حل عسكري بحت لمشكلة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيتطلب تحقيق السلام والاستقرار الدائمين

معالجة أسباب النزاع الجذرية، التي تشمل بسط سلطة الدولة، وإيجاد حلول دائمة لمسألة المقاتلين السابقين والتنمية. وأشعر بالتفاؤل لإطلاق الخطة الوطنية الثالثة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (المرحلة الثالثة للبرنامج الوطني) في الآونة الأخيرة، وأدعو الحكومة إلى أن تكفل تنفيذها تنفيذا فعالا. وأشجع الشركاء الآخرين على دعم طرح مبادرات لعملية إعادة إدماج مستدامة للحيلولة دون لجوء المقاتلين السابقين إلى حمل السلاح مرة أخرى.

٦٨ - كما أشعر بالتفاؤل لأن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حوادث الاعتداء والعنف الجنسيين التي تعزى إلى قوات الأمن، قد لاقت مزيدا من الاهتمام من جانب السلطات الكونغولية. وفي حين أن هذا يؤكد المحاولات الصادقة التي تبذلها الحكومة لمكافحة الإفلات من العقاب، فلا يزال يلزم القيام بالمزيد في هذا الصدد. وأثني على قيام كبار ضباط القوات المسلحة بالتوقيع على ”وثيقة الالتزام“ التي ترمي إلى مكافحة العنف الجنسي وإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واعتماد قواعدها وأنظمتها الداخلية من أجل ضمان فعاليتها واستقلاليتها، وهي أمور تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي الوقت ذاته، أعرب عن الأسف لأن المواطنين الكونغوليين لا يزالون يخضعون للاعتقال التعسفي من قبل الأجهزة الأمنية لمجرد محاولة ممارسة حرياتهم الدستورية الأساسية. وأحث الحكومة على كفالة خضوع جميع الأشخاص المقبوض عليهم للرقابة القضائية ومحاكمتهم محاكمة عادلة وفق الأصول القانونية. وأشجع أيضا الحكومة على محاسبة أفراد قوات الأمن الذين تُزعم مسؤوليتهم عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أثناء المظاهرات الشعبية التي جرت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وإلى كفالة امتناع قوات الأمن عن الاستخدام غير المتناسب للقوة.

٦٩ - ولن يكون من حلٍّ للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى ما لم يعالَج بُعدها الإقليمي. وتحقيقا لذلك، فمن المهم أن تبديَ الأطراف الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة والجهات الضامنة له قدرا أكبر من المشاركة في تنفيذ الالتزامات. وأدعو جميع الأطراف المعنية صاحبة المصلحة إلى دعم الجهود التي يبذلها مبعوثي الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى، سعيد دجنيب، بهدف تنشيط الهياكل الإدارية لإطار السلام والأمن والتعاون، ولا سيما آلية المراقبة الإقليمية. ويكتسي تعزيز التعاون القضائي نفس القدر من الأهمية من أجل ضمان ألاّ تؤوي البلدان الموقعة أفرادا يزعم أنهم مسؤولون عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ولا يزال من الضروري أيضا استكمال عملية إعادة أعضاء حركة ٢٣ آذار/مارس السابقين إلى أوطانهم الأصلية وتنفيذ بيانات نيروبي من أجل معالجة بعض الأسباب الكامنة وراء الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة.

وبالتالي فإنني أشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على اتخاذ الخطوات اللازمة لإتمام عملية إعادة عناصر حركة ٢٣ آذار/مارس السابقين من رواندا وأوغندا إلى أوطانهم.

٧٠ - وفي الختام، أود الإعراب عن امتناني لمارتن كوبلر، ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلى جميع أفراد بعثة الأمم المتحدة في ذلك البلد، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وكذلك سائر المنظمات الدولية والإقليمية، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على مشاركتهم الفعالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سبيل السلام.



MONUSCO
June 2015
MONUSCO Headquarters
Force Forward Headquarters
Brigade Headquarters
Sector Headquarters
Formed Police Unit
Logistics base
Military Sector boundary
International boundary
Provincial boundary
National capital
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
CONGO
ANGOLA
ZAMBIA
UNITED REPUBLIC OF TANZANIA
BURUNDI
RWANDA
UGANDA
ATLANTIC OCEAN
Kinshasa
Brazzaville
Bangui
Juba
Kampala
Kigali
Bujumbura
Kisangani
Goma
Bukavu
Beni
Bunia
Lubumbashi
Kalemie
Mbandaka
EQUATEUR
BANDUNDU
BAS-CONGO
KASAI OCCIDENTAL
KASAI ORIENTAL
MANIEMA
KATANGA
NORD-KIVU
SUD-KIVU
PROVINCE ORIENTALE
Lake Victoria
Lake Tanganyika
Walungu & Mubone
Sake
Adikivu & Kavumu
Rwindi
Kiwanja
Panzi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4412 Rev. 16 UNITED NATIONS
June 2015 (Colour)
Department of Field Support
Cartographic Section